قـطـــــر

التطورات الرئيسية منذ مايـو 2002.

رفعـت قطر تقريرها الخاص بالمادة السابعة المتعلقة بالشفافية، مشيرة فـيه إلى أنها ليست متأثرة بالألغام وأنها لم تستخدم أو تنتج أو تصدر ألغاما مضادة للأفراد أبدا ، كما لا تملك مخزون من الألغام النشطة . كما قدمت قطـر بعـض التوضـيحات عن موقفها من الألغام الأمريكية المخزنة في أراضيها وعن العمليات العسكرية المشتركة مع مَن ليسوا أطراف في اتفاقية منع الألغام .

و كانـت قطـر قد وقعت اتفاقية منع الألغام في 4 ديسمبر 1997 وصدقت عليها في 13 أكتوبر 1998 ثم دخلت الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة لها في 1 أبريل 1999 ، ولم تُسن تشريعات لتنفيذ الاتفاقية[1] . وقد شرح رد مفصل من وزارة الخارجية القطرية إلى مرصد الألغام الأرضية في مـايو 2003 " أنه لم يكن هناك ضرورة ملحة لصياغة تشريعات نظراً لكون قطر ليس لديها مشاكل الغام ولا تستعملها كذلك "[2].

وقـد حضـرت قطـر الاجتماع الرابع للدول الأطراف في اتفاقية منع الألغـام في سبتمبر 2002 واجتماعات اللجنة الدائمة فيما بين الدورات في فـبراير 2003 . وقـد أخـبر ممثلي قطر مرصد الألغام الأرضية خلال اجـتماعات فـبراير أن قطر قد شجعت أعضاء آخرين في مجلس التعاون الخليجـي خصوصاً البحرين والكويت على الانضمام لاتفاقية منع الألغام[3] . وخـلال مناقشـات قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة السنوي الداعم لمنع الألغام طالبت قطر في كلمتها بأن يتحمل جميع مستخدمي الألغام المسئولية

---

[1] تقرير المادة 7 النموذج أ بتاريخ 3 أغطس 2003 ، النموذج يقول البتة.
[2] رد من وزارة الخارجية القطرية على استفسارات مرصد الألغام الرضية مؤرخ 17 مايو 2003 – ترجمة غير رسمية بواسطة منظمة مراقبة حقوق الإنسان.
[3] مقابلة مع العقيد حسن المهندي و المقدم فرج العذبة من وزارة الدفاع القطرية – جنيف 6 فبراير 2003.

عـن تطهير ألغامهم[4] . كما صوتت بالإيجاب على قرار الجمعية العامة رقم 74/57 في 22 نوفمبر 2002 .

وقد استلمت الأمم المتحدة تقرير قطر عن المادة 7 المتعلقة بالشفافية يـوم 23 أبـريل 2003 رغـم أنه رفع في 3 أغسطس 2002 [5]، وكان المـيعاد الواجـب تقديم التقرير فيه هو 27 سبتمبر 1999 وكانت إدارة الـتعاون العسكري هي المسئولة عن إعداد ورفع التقرير الذي أكدت فيه قطر أنها ليست متأثرة بالألغام .

كذلك أكدت قطر أنها لم تنتج أو تنقل ألغاما مضادة للأفراد أبداً[6] ولم تعلـن قطـر عـن أي مخزون من الألغام الأرضية المضادة للأفراد في تقريرها الخاص بالمادة السابعة ، مؤكدة ما جاء في كلمة وزير الخارجية مـن أن قطـر لا تملـك أي مخزون من الألغام ولا يوجد لديها مناطق ملغومـة وأنها تستخدم الألغام الصوتية لتدريب قواتها المسلحة والتي تعد أقل ضرراً للإنسان والبيئة[7] . وقد أخبر ضباط عسكريين قطريين مرصد الألغام الأرضية أن قطر تحوز مخزون صغير من الألغام الدمية المضادة للأفـراد (بدون متفجرات أو موصلات) لأغراض التدريب ، كما قالوا أن قطر لا تحوز الغام من نوع كلاى مور أو ألغاما مضادة للمركبات[8] . ومن غير المعروف عن قطر أنها تبرعت لأي برامج مكافحة الغام دولية خلال عام 2002.

المـخـزون الأجـنـبـي.

---

[4] كلمـة السـفير جمـال ناصر البدر – وفد قطر الدائم لدى الأمم المتحدة أمام اللجنة الأولى للجمعية العامة أول أكتوبر 2002 – ترجمة غير رسمية بواسطة مرصد الألغام الرضية.

[5] الـتقرير يغطـي الفترة من 2001 إلى 2002 و هو لا يحتوي شئ. قامت السفارة القطرية في الكويت بإرسال تقريـر المـادة السابعة المؤرخ 3 أغسطس 2002 سفارة هولندا في الكويت بدلاً من توجيهة إلى الأمم المتحدة.

[6] رد من وزارة الخارجية القطرية على استفسارات مرصد الألغام الرضية مؤرخ 17 مايو 2003 – ترجمة غير رسمية بواسطة منظمة مراقبة حقوق الإنسان.

[7] تقرير مرصد الألغام الأرضية 2002 صفحة 421.

[8] رد من وزارة الخارجية القطرية على استفسارات مرصد الألغام الرضية مؤرخ 17 مايو 2003 – ترجمة غير رسمية بواسطة منظمة مراقبة حقوق الإنسان.

قـبل معـركة مـارس 2003 فـي العراق خزنت الولايات المتحدة الأمريكـية حوالي 11000 لغم مضاد للأفراد في موقعين في قطر حيث خزنـت قذائـف مدفعيه تحتوى ألغاما مضادة للأفراد في معسكر السليه كجـزء مـن أعاده تسكين معدات للجيش الأمريكي ، كما خزنت القوات الجوية الأمريكية في قاعدة العُديد قنابل عنقودية تحتوى على الغام مضادة للأفـراد . وفـى 5 سـبتمبر 2002 كشف توماس وايت وزير الجيش الأمريكـي الـنقاب عن نقل الجيش لمعدات وذخائر في يوليو 2002 من قطر للكويت[9].

[9] "الجـيش الأمريكـي حـرك أسـلحة بالقرب من الكويت في تدريب معنوي" – تشارلز الدينيجر – رويترز – واشنطون 5 سبتمبر 2002 . لمزيد من المعلومات حول المخزون الأمريكي انظر تقرير مرصد الألغام الأرضية 2002 صفحة 421.

لـم تعلـن قطر موقفها فيما يتعلق بوجود و إدارة القوات العسكرية الأمريكية إحدى الدول غير الإطراف في اتفاقية منع الألغام في أراضيها . وقـد صرح وزير الخارجية القطري في يوليو 2002 بأنه بخصوص قانونـية العملـيات المشتركة مع دول غير أطراف بالاتفاقية وفيما يتعلق بتخزين واستخدام الألغام المضادة للأفراد أو نقلها أو عبورها فنحن نؤكد لكم أن القوات المسلحة القطرية لم تمارس أي من هذه الأعمال إطلاقا[10].

وقـد أكد هذا الرأي لاحقا بواسطة وزارة الخارجية وعلى ما يبدو توسع ليشمل مواطني قطر ، ففي رد على استطلاع رأي أكد المشاركين موقفهم مـن عـدم مشاركة أو دعم أي مواطن قطري يحمل أو ينقل أو يخزين ألغامـا مضـادة للأفـراد مـع الولايات المتحدة الأمريكي[11] . كما أخبر مسئولون قطريون مرصد الألغام الأرضية في فبراير 2003 أن قطر لن تشـارك فـي أي أنشطة عسكرية مشتركة يزرع فيها الشريك العسكري الغام أمام موقع حليف[12].

وقـد أشار المسئولون العسكريون القطريون إلى أن العمال الأجانب المتعاقديـن مـن باكستان وبنجلادش الدولة الطرف في الاتفاقية يقومون بأعمـال داخل المواقع الأمريكية في قطر[13] . من ناحية أخرى تم إسناد عقود عمليات وصيانة بإعادة تسكين معدات أمريكية في أغسطس 2000 إلى شركتين أمريكيتين هما دون كورب (وهى مملوكة الآن لشركة علوم كومبيوتر) وشركة أى أى تى الأنظمة الاتحادية وفيما يبد وأن شركة دن كورب قد أعطت بعض من هذا العمل كعقود فرعية لشركة مركزها في لـندن بالمملكة المتحدة وهى دولة أخرى طرف في اتفاقية منع الألغام . (لمزيد من التفاصيل انظر تقرير المملكة المتحدة) .

لم تعلن قطر رسمياً إذا كانت الألغام الأمريكية المخزنة في أراضيها تقـع تحـت سلطتها القضائية أو سيطرتها فأي الغام مضادة لأفراد تحت سـيطرة قطر أو سلطتها القضائية كان من المطلوب تدميرها أو إبعادها

---

[10] خطاب من وزير خارجية قطر حمد بن جاسم بن جبر أل ثان إلى اليزابيث بيرنشتين منسق الحملة الدولية لمنع الألغام قدمته السفارة القطرية في واشنطون مع خطاب تغطية مؤرخ 3 يوليو 2002.

[11] رد من وزارة الخارجية القطرية على استفسارات مرصد الألغام الرضية مؤرخ 17 مايو 2003 – ترجمة غير رسمية بواسطة منظمة مراقبة حقوق الإنسان.

[12] رد من وزارة الخارجية القطرية على استفسارات مرصد الألغام الرضية مؤرخ 17 مايو 2003 – ترجمة غير رسمية بواسطة منظمة مراقبة حقوق الإنسان.

[13] نفس المصدر السابق.

قـبل المـيعاد الإلزامـي للاتفاقية الخاص بقطر لاستكمال التخلص من المخـزون والمحـدد أول أبـريل 2003 . وقد أقر الضباط العسكريون القطـريون لمرصـد الألغام الأرضية أنه هناك اتفاق تعاون مكتوب بين قطر والولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص معسكر السليه وأن الولايات المتحدة مسئولة عن توفير الأمن للمعسكر . كما أوضح الضباط كذلك أن قطـر لا تمـارس سيطرة أو سلطة قضائية داخل المواقع الأمريكية في قطر[14] .

[14] نفس المصدر السابق.